العرب
الثلاثاء 2021/11/09
السنة 44 العدد 12235

مشاريع الاستثمار في الجزائر تدفع ضريبة رسوخ البيروقراطية

محاولات حكومية شاقة لتحسين مناخ الأعمال المحاصر بالمماطلة في إصلاح القوانين

يقر المسؤولون الجزائريون بأن البيروقراطية الإدارية لا تزال تبطئ المشاريع الاستثمارية رغم المحاولات لكسرها، وهو ما يؤكد القناعة لدى الأوساط الاقتصادية بأن معركة السلطات لإنهاء هذه المشكلة تبدو صعبة وتزيد من تكبيل مناخ الأعمال المحاصر أصلا بالعديد من المشكلات.

الممرات كلها مغلقة أمام جني المال

الجزائر – تكشف آخر الإحصائيات التي تملكها وزارة الصناعة الجزائرية عن واقع صعب تمر به المشاريع الاستثمارية الجديدة والتي لم تدخل حيز الخدمة لأسباب إدارية.

وقال وزير الصناعة أحمد زغدار في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إن "اللجنة الوطنية لمتابعة الاستثمارات العالقة أحصت 402 مشاريع موزعة على 58 ولاية استكملت أشغال إنجازها لكنها لم تدخل حيز النشاط لأسباب إدارية".

وأوضح أن 56 في المئة من هذه المشروعات تتعلق بالقطاع الصناعي مقابل 44 في المئة تتعلق بالقطاعات الأخرى لاسيما السياحة والخدمات.

وأشار زغدار إلى التوجيهات التي أسداها رئيس الوزراء وزير المالية أيمن عبدالرحمن مؤخرا من أجل رفع كل القيود على المشاريع الاستثمارية.

أحمد زغدار

402 مشاريع جاهزة لكنها لم تدخل حيز النشاط لأسباب إدارية

ويكشف الواقع المالي للبلد النفطي مدى هشاشة خطط الإصلاح، إذ لا يوجد ما يوحي بأنها تسارع الخطى نحو محاصرة الفوضى الاقتصادية، والتي من أبرز علاماتها بيئة الأعمال الطاردة للاستثمار رغم إدراك المسؤولين بأن تحسين المؤشرات السلبية يحتاج بعض الوقت.

وتكافح الحكومة لإنقاذ الاقتصاد المتعثر ورفع نسب النمو وخفض استنزاف النقد الأجنبي وتنويع الاقتصاد ومصادر دخل الموازنة التي تعتمد على النفط بنسبة 94 في المئة.

وبالنسبة إلى مشكلة العقارات الصناعية، كشف زغدار أنه منذ انطلاق برنامج إعادة تأهيل المناطق الصناعية ومناطق النشاط، تم استكمال 161 عملية بقيمة إجمالية تفوق 18 مليار دينار (نحو 130 مليون دولار).

وتخص هذه العمليات 55 منطقة صناعية و59 منطقة نشاط في كافة مناطق البلاد حسب الوزير، الذي أكد التوجه الجديد للحكومة والمبني على مبدأ العقار لمن يستثمر.

وحتى يتم تجاوز هذه العراقيل، تعمل الحكومة على تعديل قانون صادر في 2008 يحدد شروط وكيفيات منح الامتياز على الأراضي التابعة للأملاك الخاصة للدولة والموجهة لإنجاز المشاريع الاستثمارية.

ويمثل اقتصاد البلد العضو في منظمة أوبك والذي تهيمن عليه المؤسسات الحكومية تحديا للشركات، حيث يتذمر المستثمرون المحليون والأجانب على السواء من البيروقراطية وتغييرات متكررة في القوانين التي تنظم الاستثمار، رغم أن القطاعات المتعددة توفر فرصا للنمو على المدى الطويل.

وتشكو الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر من أن القوانين واللوائح تتغير باستمرار وتطبق بشكل غير متساو، مما يزيد المخاطر التجارية على المستثمرين الأجانب.

ويخشى معظم المستثمرين المجازفة بالدخول في مشاريع استثمارية في الجزائر بسبب نقص ضمانات الحقوق القضائية، وطول مسار التقاضي الذي يعدّ من أكبر العقبات في بيئة الاستثمار في البلاد.

وتتقاطع انطباعات خبراء اقتصاد مع تقارير المؤسسات المالية الدولية في نقطة رئيسية مفادها أن حملة مكافحة الفساد المستمرة منذ الإطاحة بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، أدت إلى زيادة الحذر في ما يتعلق بالمشاريع الاستثمارية واسعة النطاق.

وكانت الجزائر قد ألغت في العام 2019 القيود على امتلاك الأجانب لأكبر أسهم في الشركات، لكن ذلك لن يشمل قطاعات استراتيجية وهي صناعات الطاقة والتعدين والأدوية.

وعلى الرغم من طرح قانون جديد للاستثمار للمناقشة قبل أكثر من عامين، لكن إلى حد الآن لم ير النور ولذلك تعمل الحكومة على الإسراع في هذه الخطوة في الوقت الحالي من أجل نفض غبار الشلل الذي يصيب الاستثمارات.

ومن المتوقع أن يتم عرض مشروع القانون على البرلمان قبل نهاية 2021. ويقول زغدار إنه يتضمن عدة إجراءات من شأنها تحسين مناخ الأعمال بما في ذلك إلغاء حق الشفعة وكذلك القاعدة 51/49 على نشاطات إنتاج السلع والخدمات غير الاستراتيجية.

وتؤكد الحكومة أن قانون الاستثمار الجديد تم إعداده ليتماشى مع الرهانات الاستراتيجية الحالية، من خلال خلق مناخ أعمال ملائم يشجّع الاستثمار المنتج ويسمح بجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما يتعلق الأمر بإعادة هيكلة أنظمة الحوافز المقدمة في المستقبل وفقا للقيمة المضافة للاستثمارات في الاقتصاد المحلي وتأثيرها على تنمية القطاعات.

وتريد الجزائر إقرار حوافز مالية ضريبية وشبه ضريبية حسب كل نظام، بدءا من نظام الحوافز العام القاعدي ووصولا إلى أنظمة الاستثمارات المهيكلة، وتلك التي يتم إنجازها في محافظات الجنوب التي تقدم لها مزايا معتبرة.

كما تم اقتراح إعادة هيكلة أجهزة الاستثمار بإعادة تنظيم وبعث دور الوكالة الوطنية للاستثمار، بالإضافة إلى إنشاء هيكل تابع لها قصد التكفل السريع بالمشاريع الاستثمارية الكبرى.

وحتى تتمكن من إقناع المستثمرين بجدوى خططها الإصلاحية تستهدف الجزائر تحديث النظام المصرفي والمالي الذي ظل بعيدا عن المساهمة في التنمية، وإصلاح القطاع العام وحوكمة المؤسسات الحكومية وتعزيز دمج السوق الموازية ضمن الاقتصاد الرسمي.

وصنف آخر تقرير عن مؤشر مناخ الأعمال الصادر عن البنك الدولي الجزائر في المركز 162 من أصل 182 بلدا، متراجعة بذلك تسعة مراكز إلى الوراء مقارنة بالتقرير السابق.

> 162
> هو ترتيب الجزائر في مؤشر سهولة الأعمال للبنك الدولي 2020 من أصل 182 بلدا

وإلى جانب ذلك كله تدفع الأزمة الحكومة إلى البحث عن حلول للحد من البطالة البالغة نحو 11.5 في المئة من تعداد سكان يبلغ 43 مليون نسمة، عبر تحفيز المشاريع الصغيرة وتشجيع رواد الأعمال رغم مطبّات البيروقراطية لتعزيز مساهمة القطاع في إنعاش النمو.

ويرتبط الاقتصاد الجزائري بشكل عضوي بعائدات النفط، وقد تأثر البلد بشكل كبير بالتراجع الكبير لأسعار النفط، إذ تراجعت المداخيل إلى النصف وباتت في حدود 30 مليار دولار سنويا بعدما كانت بين 60 و70 مليار دولار قبل سبع سنوات.

وبلغت احتياطات البلد النفطي من النقد الأجنبي ذروتها منتصف 2014 عندما تجاوزت 194 مليار دولار، لكنها سرعان ما تهاوت بفعل الأزمة النفطية. وتتوقع الحكومة أن ترتفع اعتبارا من 2022 لتصل إلى 47.5 مليار دولار ثم إلى 50 مليار دولار في 2023.

تونس تستعد لافتتاح محطة «توزر 2» للطاقة الشمسية

تونس – تستعد تونس لدخول مرحلة جديدة في مسار إنتاج الطاقة الكهربائية من المصادر المستدامة حين تفتتح نهاية الأسبوع الجاري محطة "توزر 2" للطاقة الشمسية في قلب الصحراء.

ورغم البطء في تنفيذ المشاريع من هذا النوع مع قلتها، إلا أن السلطات تسعى لتسريع وتيرة برامج الطاقة النظيفة لتقليص فاتورة دعم الطاقة التي تلتهم ثلث موازنة الدولة سنويا.

وأكد المسؤول عن المشروع عبدالرزاق العوجا أن محطة "توزر 2" ستدخل مرحلة التجارب خلال النصف الثاني من نوفمبر الجاري على أن تنطلق في الإنتاج الفعلي في غضون شهر.

وكانت المحطة "توزر 1" قد انطلق تشغيلها تجريبيا في أغسطس 2019 ودخلت حيز الإنتاج النهائي في مارس الماضي بنسبة 80 في المئة.

ونسبت وكالة الأنباء التونسية الرسمية إلى العوجا قوله إن "المحطتين تمتدان على مساحة إجمالية تقدر بنحو 40 هكتارا وستنتجان معا 20 ميغاواط"، مشيرا إلى أن تكلفتهما الإجمالية تبلغ 23 مليون يورو بتمويل من الوكالة الألمانية للتنمية.

وأوضح أن المحطتين ستمكنان من الاقتصاد في استهلاك 8 آلاف طن مكافئ نفط من الغاز الطبيعي سنويا والحد من انبعاث 17 ألف طن من ثاني أكسيد الكربون سنويا.

ويأتي المشروع في إطار مخطط تنويع مصادر الطاقة الهادف إلى توفير 30 في المئة من الإنتاج المحلي من الطاقات البديلة في السنوات المقبلة.

وأرجع العوجا أسباب تأخر إنجاز هذا المشروع في آجاله المحددة إلى "الصعوبات المالية المرتبطة بإفلاس الشركة المصنعة الإيطالية المسؤولة عن بناء محطة توزر 1 هي التي حالت دون إتمام المشروع في إبانه وبالنسبة إلى محطة توزر 2".

وقال إن "التأخير لم يكن متوقعا إذ تعطل تسليم المعدات من المؤسسة الفرنسية المشرفة على تنفيذ هذا الجزء خلال الأزمة الصحية الناجمة عن جائحة فايروس كورونا".

وأضاف "اليوم تجاوزنا كل هذه الصعوبات، وانطلق الاستغلال الفعلي لمحطة توزر 1 التي تضم 31 ألف لوح لالتقاط أشعة الشمس وفي ما يتعلق بمحطة توزر 2، التي تتكون من 29 ألف لوح سنشرع في التشغيل في السادس عشر من نوفمبر 2021".

وتسابق تونس الزمن لتنفيذ استراتيجية إنتاج الطاقة النظيفة، والتي تمتد حتى 2030 بعد أن وضعت قانونا لتنظيم نشاط القطاع وبلورة خططها عبر جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتحفيز القطاع الخاص للدخول في هذا المجال.

وتشير التقديرات إلى أن حجم الإنتاج من الطاقة البديلة لا يزيد حاليا عن نحو 4 في المئة من حاجيات البلاد، أي ما يعادل 148 ميغاواط فقط.

هكذا نوفر أموالنا من أشعة الشمس

الزراعات المحمية ملاذ موريتانيا لسد فجوة الأمن الغذائي

نواكشوط – تسعى الحكومة الموريتانية للاستعانة بالزراعات المحمية (الصوب الزراعية أو البيوت الزجاجية) لسد الفجوة في الأمن الغذائي التي تتسع عاما بعد عام في ظل استمرار موجة الجفاف التي تضرب منطقة شمال أفريقيا منذ عدة سنوات.

ولتجسيد ذلك دخلت الوكالة الوطنية للبحث العلمي والابتكار الحكومية في شراكة مع المعهد العالي للتعليم التكنولوجي بروصو لتنفيذ مشروع نموذجي لإنتاج الخضروات المحمية المحلية بقيمة تقدر بنحو 92.4 ألف دولار.

ويدخل هذا المشروع، الذي يعتبر الأول من نوعه في البلاد، في إطار برنامج التنمية المحلية الذي أطلقته الوكالة في سبتمبر الماضي بهدف تطوير آلية لإنتاج وتخزين الخضروات المحلية بجودة عالية وبكميات كبيرة.

وأكد المدير العام للوكالة أحمد محمدن المنى لوكالة الأنباء الموريتانية الرسمية أن المشروع سيساهم في تطوير إنتاج الخضروات وتوفيرها في السوق وتعميمها على كامل مناطق البلاد مع الحفاظ على صلاحيتها لفترة زمنية طويلة.

وتعتمد البيوت الزراعية على الري الشحيح والبذور عالية الإنتاج، كما أن كافة مراحل الإنتاج تحت السيطرة الآلية من خلال أجهزة الكمبيوتر لتحديد نسبة الرطوبة ورصد الأمراض التي تصيب المحاصيل.

وتؤكد دراسات منظمة الأغذية والزراعة (فاو) أن حجم الإنتاج في البيت الزجاجي عالي التكنولوجيا يصل إلى خمسة أمثال الإنتاج في الحقول المكشوفة في بعض الأصناف، ويصل في بعض الأحوال إلى سبعة أمثال.

وقال المنى إن "هذا البرنامج سيساهم في الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء"، مشيرا إلى أن المشروع سيمر بمراحل تبدأ باستصلاح التربة الزراعية مرورا باختيار البذور ذات الجودة العالية لينتهي ببناء خزانات للمياه ومحطة للطاقة الشمسية لتوفير ظروف ملائمة من بداية المشروع إلى حصاده.

أحمد محمدن المنى

سنعمم تجربة الإنتاج داخل الصوب الزراعية في كامل البلاد

ولطالما كان تطوير الزراعة هاجسا يؤرق صناع القرار في موريتانيا نظرا لأهمية القطاع في مجال التنمية، باعتباره حيويا واستراتيجيا في تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، والحدّ من الاعتماد على الواردات.

ورغم إدراك المسؤولين لأهمية القطاع إلا أن السياسات المتبعة في إطار الخطط الاقتصادية لم ترق نتائجها إلى مستوى طموحات الموريتانيين.

ولذلك تكافح السلطات من أجل زيادة إنتاجها الزراعي للحد من الاعتماد على الواردات من الأرز والحبوب، كما أنها تبحث عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية وخاصة العربية للقطاع.

وفي يناير 2020 أطلق الرئيس محمد ولد الشيخ الغزواني برنامجا لاستصلاح الأراضي الزراعية لدعم الفئات الفقيرة تستهدف مساحة مروية تبلغ 523 هكتارا على ضفة نهر السنغال.

وتؤكد السلطات أن أكثر من 700 أسرة فقيرة ستستفيد من مشروع الاستصلاح الذي كلف الدولة 38 مليون دولار وتبلغ مدة تنفيذه 14 شهرا بتمويل من البنك الدولي.

وهذا المشروع يدخل ضمن تعهدات الرئيس الموريتاني بتحسين الأمن الغذائي، ومكافحة الفقر وتحسين الظروف المعيشية للسكان.

وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد بأكثر من نصف مليون هكتار منها أكثر من 135 ألف هكتار من الأراضي القابلة للري على الجانب الموريتاني من نهر السنغال لم يستصلح منها سوى 46 ألف هكتار.

وتشير الإحصائيات الرسمية إلى أن المساحات المزروعة بلغت 31 ألف هكتار خلال 2019 ارتفاعا من 16 ألفا قبل ثلاث سنوات.

وتتنوع الزراعة بالبلاد ما بين الأرز والقمح ومختلف أنواع الحبوب، بالإضافة إلى قصب السكر والخضروات والبقول والحمضيات وأصناف من الفواكه.